مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة 9907

الثلاثاء، 29 نيسان/أبريل 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة جارو دارنو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيرمين
	باكستان	السيد رشيد
	بنما	السيدة بيتروشيلي روخاس
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد كيم
	الدانمرك	السيد باي
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيدة بايمارو
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	الصين	السيد نيو شياو تشيانغ
	غيانا	السيد ادواردز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بوستيل
	اليونان	السيد زفيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استُؤنِفَت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أقدم لكم بياني هذا باسم المجموعة العربية.

ونشكر فرنسا على تنظيمها لهذه الجلسة الرفيعة المستوى على المستوى الوزاري التي تأتي في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط تصعيداً خطيراً وغير مسبوق، حيث تتفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة على نحو مروع، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض حصار خانق وعقاب جماعي وتكثيف قصفه العشوائي للمدنيين والبنية التحتية الحيوية.

ورغم الدعوات الدولية المتكررة لإنهاء العدوان واستئناف تنفيذ وقف إطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن 2735 (2024)، والاستجابة للجهود المصرية القطرية الأمريكية في هذا الإطار، تُمعن قوات الاحتلال الإسرائيلي في خرق اتفاق وقف إطلاق النار، مستهدفة منازل المدنيين والمستشفيات ومراكز الإيواء ومخيمات النازحين في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني. فقد تجاوز عدد الضحايا في غزة بعد أكثر من 17 شهراً حاجز 000 52 شهيد غالبيتهم من النساء والأطفال، وأكثر من 000 120 جريح، وتحولت غزة إلى أكبر مقبرة جماعية للأطفال شهدها تاريخنا المعاصر.

إن هذه الجرائم المتكررة، بما في ذلك الهجمات على المرافق الطبية والاعتداءات على موظفي الإغاثة؛ وحرمان المدنيين من الغذاء والدواء والمياه؛ وإغلاق كافة المعابر منذ شهرين حتى الآن، تشكل نمطاً ممنهجاً من العقاب الجماعي وتكشف عن نوايا مبيّتة واستكمالاً لجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني بهدف تهجيره والاستيلاء على أرضه.

في الوقت ذاته، تستمر حملة قوات الاحتلال الإسرائيلية لتجريم وتقييد عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال تشويه سمعتها ومنع وصول المساعدات الإنسانية وفرض قيود تعسفية على عمل المنظمات الدولية الأخرى. حيث أفادت التقارير أن أكثر من 95 في المائة من المنظمات غير الحكومية أُجبرت على وقف أو تقليص خدماتها في غزة. وكما تابعنا منذ أسابيع حادثة القتل وبدم بارد لخمسة عشر مسعفاً من طواقم الهلال الأحمر والدفاع المدني الفلسطيني والأمم المتحدة. وقد كشف الفيديو الذي وجد بحوزة الشهيد المسعف رفعت رضوان، والذي عثر على جثته في المقبرة الجماعية المكتشفة، كذب الرواية الإسرائيلية التي زعمت أن سيارات الإسعاف لم تكن مضيئة أو تحمل إشارات طوارئ. وما هذه الواقعة إلا عينة بسيطة من الجرائم المرتكبة وبشكل يومي في غزة.

كما تدين المجموعة العربية استمرار تهجير الفلسطينيين قسراً من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. حيث بلغ عدد النازحين في غزة وحدها أكثر من 1,9 مليون شخص في إطار سياسة ممنهجة

لتغيير التركيبة الديمغرافية هناك. وإذ تطالب المجموعة العربية بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة ووقف العدوان في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تدعو إلى التنفيذ الفوري للنقاط التالية:

عدم استخدام المساعدات الإنسانية كأداة حرب وضمان دخولها إلى القطاع؛ وقف جميع أشكال التهجير القسري والاستيطان وهدم المنازل؛ وقف استهداف المنشآت الطبية والتعليمية والدينية؛ استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار؛ محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم بحق الشعب الفلسطيني وتفعيل أدوات العدالة الدولية، بما في ذلك متابعة أوامر محكمة العدل الدولية وتوصياتها؛ دعم الخطة العربية الإسلامية لإعادة إعمار قطاع غزة والرامية لإعادة بناء القطاع وتثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه؛ توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني؛ العمل على تجسيد الدولة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة والاعتراف الفوري بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة؛ ومواجهة السياسات الاستيطانية وإفشال مخطط الضم والتهجير.

تؤكد المجموعة العربية على ما ورد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول عدم شرعية التواجد الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة وضع حد له في أسرع وقت ممكن، وإنهاء الاستيطان والتوقف عن التحكم في مواردها الطبيعية. وامتثالاً لذلك، يجب ألا يكون هناك أي نوع من الدعم لهذا الاحتلال بأي شكل كان، أو اعتبار أي عمل تقوم به قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنه عمل شرعي، بل من الضروري مساءلة ومحاسبة القوة القائمة بالاحتلال عن انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تشدد المجموعة العربية على محورية الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة الإعمار وتنمية غزة، المقدمة من مصر بالتنسيق مع دولة فلسطين، التي تم اعتمادها من قبل كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والتي لاقت أيضاً ترحيباً دولياً واسع النطاق. إن تلك الخطة تعد بمثابة خريطة طريق لمستقبل جديد لقطاع غزة، مستقبل تُبنى فيه غزة وفق منظور يوحدها مجدداً مع الضفة الغربية تحت حكم السلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق، نحثّ المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على توفير الدعم السياسي والمالي اللازم لتنفيذ هذه الخطة والمشاركة بفعالية في المؤتمر المنتظر استضافته في القاهرة لبحث سبل إعادة إعمار القطاع.

كما ترحب المجموعة العربية بانعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للسلام المزمع عقده في 17 حزيران/يونيه، وفقاً لقرار الجمعية العامة 81/79 والقرارات ذات الصلة، تحت الرئاسة المشتركة لكل من فرنسا والمملكة العربية السعودية. كما تعرب عن تقديرها للمواقف القوية والداعمة التي جرى التأكيد عليها خلال الاجتماع التحضيري المنعقد في 9 نيسان/أبريل الماضي. وتطالب المجموعة، في هذا السياق، كافة الدول بالإقدام على خطوات عملية ونوعية على الصعيد السياسي والقانوني والمالي والأمني والدبلوماسي من شأنها إنجاز أهداف هذا المؤتمر، ومنها إنهاء العدوان، والاعتراف بدولة فلسطين، ودعم بسط سيادتها على الأرض، وتحقيق استقلالها، وإفشال خطط الضم والتهجير. وستواصل المجموعة العربية مشاركتها الفاعلة في هذا المسار المهم، بما في ذلك من خلال دعم جهود اللجنة الوزارية العربية الإسلامية. في هذا

الصدد، تشيد المجموعة بالجهود المبذولة في إطار التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين برئاسة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي والنرويج في هذا السياق.

من جانب آخر، تدين المجموعة العربية بشدة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لاستهداف مواقع في جنوب لبنان، كان آخرها منذ يومين في الضاحية الجنوبية، بالإضافة إلى تحديد منطقتين عازلتين داخل الأراضي اللبنانية، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة لبنان وسلامة أراضيه وخرقاً للقرار 1701 (2006). وتؤكد المجموعة على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته لإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة. وتشيد المجموعة بالتقدم الذي أحرزته القوات المسلحة اللبنانية في الانتشار في الجنوب اللبناني، وتدعو في هذا السياق إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً.

تدين المجموعة العربية أيضاً التصعيد العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي المتكرر ضد سورية الذي يمثل تصعيداً خطيراً يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. وتذكّر بأن هذه الاعتداءات تفاقِم من معاناة الشعب السوري الذي يعاني أصلاً من تداعيات الأزمة المستمرة منذ سنوات. إن هذه الاعتداءات تهدف إلى تقويض أمن سورية واستقرارها، وتعرض المدنيين للخطر، وتنذر بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ونطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته للضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها والانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي السورية المحتلة، بما في ذلك المناطق التي توغلت فيها مؤخراً.

قبل أن أختم، أود بصفتي الوطنية أن أؤكد على موقف ليبيا الثابت من القضية الفلسطينية. فنحن في ليبيا سنظل ندعم نضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. ونحن نعتبر أن مقاومته وحقه في الدفاع عن النفس هو شيء ملزم حسب القانون الدولي. فأي دولة أو أي شعب يتعرض للاحتلال والقتل والاضطهاد والقمع والتجويع والحصار من حقه المقاومة ومن حقه الدفاع عن النفس. إن ليبيا ترى ألا سلام حقيقياً إلا بالإعلان عن الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة جميع اللاجئين، دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. لذا أنتم الآن في اختبار حقيقي أمام شعوبكم. إن الصمت لم يعد خياراً. أنتم الآن أمام اختبار لتبيان مصداقيتكم وامتثالكم لمبادئ القانون الدولي والعدالة الإنسانية التي لطالما تنظِّرون بها علينا في جميع المحافل. فأين أنتم منها؟ حان الوقت لإنهاء جميع أنواع ازدواجية المعايير التي أصبحت الآن سمة هذا العصر. آن الأوان لاتخاذ موقف واضح من هذه الانتهاكات وإنهاء هذه الأزمة التي طالت لعقود. وأولى الخطوات التي يجب أن تُتخذ هي إيقاف هولوكوست القرن الواحد والعشرين. أوقفوا المحرقة على غزة! أوقفوا هولوكوست غزة! إن التاريخ يسجل وإن التاريخ لن يرحم.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أنقل لكم، سيدتي الرئيسة، تحيات السيد وزير الخارجية الذي حالت ارتباطات سابقة دون مشاركته في الجلسة اليوم.

ثقيلٌ على النفس تكرار بيانات الإدانة والشجب، فلا جدوى من تبادل الاتهامات واستعراض المهارات الخطابية لإفراغ غضبنا. ولكن ما أفدح أن نستمرئ جميعاً نبذ الشعب الفلسطيني الشقيق في خضم أسوأ

كارثة إنسانية في العقود الأخيرة جراء استمرار تلك الحرب الجائرة على غزة. تجويع متعمد لأكثر من 50 يوماً، وترويع لأكثر من مليوني نسمة، وقتل لأكثر من 000 51 إنسان، وتشريد وتهجير لكل سكان القطاع، بعضهم لعشر مرات. إحصائيات كارثية فاقت كل الحدود. كل اعتبارات الحق والعدالة والإنسانية توجب علينا العمل على إنقاذهم، بل وإنقاذ السلام في المنطقة. تقف مصر مع خيار السلام، خيار التطلع للمستقبل والعمل مع كافة الأطراف بهدف تخطي كل الأحقاد والآلام، وإيقاف القتال وتحقيق السلام العادل والشامل على مرجعية ثابتة متمثلة في حل الدولتين، بوجود الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه، وعاصمتها القدس الشرقية، جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وذلك كي تحيا شعوب المنطقة، كل الشعوب، في سلام وأمن واستقرار.

ما نقوله اليوم ليس شعارات جوفاء، بل هو صلب موقف مصر السبّاق في إرساء السلام، وحكمة راكمتها عبر القرون، وتجربة فريدة في استيعاب الكل. فمصر، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، تخطت حاجز العداء والكراهية، وبادرت بتحقيق السلام مع إسرائيل، وكسر دائرة الانتقام بهدف إنقاذ الأجيال اللاحقة من ويلات الحروب. وقد تم هذا السلام بدور أمريكي مؤثر ومحوري، وهو تحديداً ذات ما نطالبكم به اليوم: التحلي بالشجاعة والحكمة لإرساء السلام العادل والشامل الذي لا يفتئت على الحقوق الفلسطينية ويحقق الأمن للجميع على قدم المساواة. وهو ما يتطلب النظر في الترتيبات التالية:

أولاً، التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار في قطاع غزة بشكل فوري ودائم، وسحب قواتها من القطاع، والسماح بنفاذ المساعدات دون عوائق أو مشروطيات، وتيسير عمل موظفي وكالات الأمم المتحدة وخاصة الأونروا والمنظمات الإنسانية وتوفير الحماية لهم، والتوقف عن محاولة تهجير سكان القطاع، ووقف العمليات العسكرية أيضاً في الضفة الغربية، والكف عن الانتهاكات للمواقع الدينية المقدسة في مدينة القدس.

ثانياً، دعم المجتمع الدولي لجهود الوسطاء الحثيثة، جهود مصر وقطر والولايات المتحدة، لوقف الحرب على قطاع غزة مرة واحدة وللأبد، ودعم وتوفير التمويل لخطة إعادة الإعمار العربية الإسلامية التي طرحتها مصر بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية على القمة العربية في 4 آذار/مارس الماضي. وتدعوكم مصر جميعاً إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر المعتزم استضافته في القاهرة لبحث تمويل إعادة إعمار القطاع.

ثالثا، توحد واصطفاف المجتمع الدولي وراء عملية جادة بمدى زمني محدد لفرض أفق سياسي يحقق حل الدولتين وفقاً للثوابت الدولية عبر إحياء العملية التفاوضية بين الجانبين ومن خلال مسار دولي راع ومساند، ولتكن البداية في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين بالأمم المتحدة في حزيران/يونيه المقبل.

أمامنا جميعاً مسار طويل وشاق يتعين الخوض فيه لتحقيق السلام – لإنفاذ السلام. مسار يبدأ بتخلي الكل عن مفهوم فرض الحلول بممارسة القوة والعنف والإرهاب والغطرسة العسكرية التي فشلت في تحقيق الأمن لأي طرف. على إسرائيل وقف حربها غير الشرعية في فلسطين وسورية ولبنان والعودة لمسار السلام.

أي سبيل آخر سيكون تهميشاً للمعتدلين ومكافأة وتشجيعاً للمتطرفين بالمنطقة، ومن ثم حكماً جائراً بفرض المعاناة وعدم الاستقرار على الأجيال المقبلة.

إن مصر التي تقف كما عهدها التاريخ سداً منيعاً أمام محاولات تصفية القضية الفلسطينية تشدد على أن دعوتها للسلام ومساعيها إليه تأتي من منطلق قوة وثقة في الحق العربي والفلسطيني وفي حق كل الأطراف في العيش بسلام ودون تهديد للمدنيين – دون قصف أو تجويع أو ترويع. حق متكافئ في العيش بسلام وأمان دون إرهاب أو تطرف وبأمن متكافئ ومتوازن ومستدام لكل شعوب المنطقة. هذا نداء لإنقاذنا جميعاً وإنقاذ الأجيال المقبلة عربا وإسرائيليين. نداء نخشى أن أوانه ينفد ويتبدد سريعاً.

الطريق إلى أمن أطفال إسرائيل لا ينبغي أن يمر عبر ترويع وقتل أطفال فلسطين. والطريق إلى تلبية آمال أطفال فلسطين في العيش الكريم والاستقلال لا ينبغي أن يأتي على حساب أطفال إسرائيل. المعادلة واضحة وبسيطة ومتكافئة. ما يتبقى هو انعقاد الإرادة الدولية لإنقاذ آمال أطفال البلدين – آمال أطفال فلسطين وإسرائيل في الأمن والأمان والسلام والعيش الكريم سواء بسواء. هذا ليس مستحيلاً لو أنصتم إلى صوت مصر ورسالتها إليكم.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أُعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نود بداية تهنئة بلدكم الصديق على ترؤس المجلس هذا الشهر، كما نرحب بحضور معالي السيد بارو، وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية لفرنسا صباح اليوم، وننضم للبيان المقدم باسم المجموعة العربية.

نجتمع اليوم في ظل أوضاع إنسانية كارثية غير مسبوقة في قطاع غزة، خاصة بعد استئناف الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على القطاع. لذا، تدين دولة قطر بأشد العبارات استئناف هذا العدوان، وتعدّه تحدياً سافراً للإرادة الدولية الداعمة للسلام، وبالأخص اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بجهود دولة قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/يناير الماضي. ونؤكّد، في هذا الصدد، الحاجة الماسة إلى استئناف الحوار من أجل تنفيذ مراحل اتفاق وقف إطلاق النار وصولاً إلى إنهاء الحرب على قطاع غزة.

تشدد دولة قطر على رفضها القاطع للهجمات الإسرائيلية المستمرة على الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وتجمعات السكان في قطاع غزة. وقد أدانت دولة قطر بأشد العبارات قصف الاحتلال الإسرائيلي المستشفى المعمداني الذي تعدّه مجزرة وحشيّة بحق المدنيين العزّل وتعدياً سافراً على أحكام القانون الدولي الإنساني.

وتدين دولة قطر بشدة قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي بوقف إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ثم قطع الكهرباء عن القطاع، وتعده انتهاكاً صارخاً لاتفاق وقف إطلاق النار وللقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة. وتشدد على رفض استخدام الغذاء كسلاح حرب وتجويع للمدنيين. وتدعو المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بضمان دخول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق إلى كافة مناطق القطاع.

تستمر سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية المختلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذا، تدين دولة قطر إعلان الاحتلال الإسرائيلي إنشاء وكالة تستهدف تهجير الأشقاء الفلسطينيين من قطاع غزة، ومصادقته على فصل 13 حياً استيطانياً غير قانوني في الضفة الغربية تمهيداً لإضفاء الشرعية عليها كمستوطنات استعمارية. وتشدّد في هذا الصدد على أن تهجير الفلسطينيين يشكّل انتهاكاً سافراً للقانون الإنساني الدولي. كما أن توسيع المستوطنات يمثّل استهتاراً بقرارات الشرعية الدولية، خاصة القرار 2334 (2016).

كما تجدد دولة قطر رفضها القاطع للتحركات الإسرائيلية الهادفة إلى إنهاء أو تقليص دور وكالة الأونروا، وتدين بشدة قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق ست مدارس تابعة للوكالة في القدس الشرقية، وتعد حرمان الأطفال من التعليم جريمة جديدة في سلسلة الجرائم الإسرائيلية المستمرة.

وتدين دولة قطر بأشد العبارات اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك تحت حماية شرطة الاحتلال وإخراج المصلين منه. وتدين كذلك المخططات لمنصات تابعة لمنظمات الاحتلال الإسرائيلي التي تحرض على تفجير ونسف المسجد الأقصى المبارك. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة قطر رفضها القاطع للمساس بالوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى والقدس ومقدساتها، وتشدد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لردع الاحتلال، وإلزام إسرائيل بتوفير الحماية اللازمة لهذه المقدسات، واحترام قرارات الشرعية الدولية.

تدين دولة قطر بشدة الغارات الإسرائيلية التي استهدفت خمس مناطق في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتعدها اعتداء صارخاً على سيادة ووحدة سورية، وانتهاكاً سافراً للقانون الدولي. وتدعو المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل عاجل لإلزام إسرائيل بالامتثال للقوانين والأعراف الدولية ووقف الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية.

كما تدين دولة قطر القصف الإسرائيلي الذي استهدف جنوب لبنان الشقيق. وتؤكد، في هذا السياق، ضرورة التزام الأطراف الكامل بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية. كما تجدد موقفها الثابت والداعم للجمهورية اللبنانية الشقيقة ووقوفها المستمر إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق.

وختاما، تجدّد دولة قطر موقفها الثابت والدائم في دعم القضية الفلسطينية، المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، تدعم جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين والمشاركة الفاعلة في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين المُقرر عقده في حزيران/يونيه القادم برئاسة المملكة العربية السعودية وفرنسا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أُعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): بداية، نهنئكم على ترأسكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكر بعثة الدانمرك على ترأسها للمجلس الشهر الفائت. كذلك نشكر سعادة الأمين العام على مداخلته الكريمة.

لا يفوتنا أيضاً أن نجدد شكرنا لفرنسا التي عوّدتنا على وقوفها الدائم إلى جانب لبنان وشعبه. وقد أتت زيارة معالي الرئيس جوزيف عون إلى باريس الشهر الفائت لتؤكد على متانة العلاقات الأخوية بين بلدينا.

إن العهد الجديد الذي يعيشه لبنان منذ بداية هذا العام قد بعث الأمل ليس فقط لدى اللبنانيين، بل لدى المجتمع الدولي وأصدقاء لبنان أيضاً، بأن الدولة التي نتطلع إليها ونعمل من أجلها هي دولة لا تفاوض على سيادتها الداخلية، ودولة تمسك بقرار الحرب والسلم بيدها وحدها، ودولة تحتكر السلاح وتحصره فيها، انطلاقاً من احترام الدستور وتعزيزاً لمفهوم دولة المؤسسات والقانون وحرصاً على استقرار الوطن وصون أمن المواطنين.

من هنا يهم لبنان تجديد التزامه التام بتنفيذ القرار 1701 (2006) بكافة مندرجاته، وبإعلان وقف الأعمال العدائية، ويشدد على أنه يصب كافة جهوده في هذا الاتجاه. ويواصل الجيش اللبناني القيام بدوره كاملاً في الجنوب، بما في ذلك الانتشار ومصادرة الأسلحة والذخائر. وقد قام بتفكيك عدة مواقع عسكرية خارج المخيمات الفلسطينية. كما يستمر بالعمل على إزالة الخروقات المعادية والعوائق الهندسية التي خلفتها إسرائيل في الجنوب، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الآلية الخماسية للإشراف على إعلان وقف الأعمال العدائية ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويبذل جهداً كبيراً لتثبيت الاستقرار خاصة في منطقة جنوب الليطاني وعلى الحدود الشرقية، ومن الضروري حشد دعم الدول الصديقة له على كافة الصعد لتحقيق هذه الغاية.

وننتهز الفرصة لتجديد امتناننا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الدور الهام الذي تضطلع به في سبيل تحقيق الاستقرار على طول الحدود الجنوبية، وذلك بالتنسيق الحثيث مع الجيش اللبناني. كذلك نعرب عن تقديرنا لجهود الولايات المتحدة الأمريكية، رئيسة الآلية الخماسية، للإشراف على إعلان وقف الأعمال العدائية، كما وفرنسا بصفتها عضوا فيها.

في ما يعمل لبنان بجدية على تنفيذ التزاماته الدولية، نرى في المقابل تعنت مستمر من قبل إسرائيل. فنحن لا نحتل أراضٍ إسرائيلية، إلا أن إسرائيل تستمر باحتلال أرضنا. ونحن لا نحتجز أسرى إسرائيليين، ولكن إسرائيل لا زالت تحتجز مواطنين لبنانيين كأسرى لديها. إضافة إلى ذلك، جاء بيان وزير الدفاع الإسرائيلي منتصف الشهر الحالي ليقر أن نية إسرائيل هي البقاء إلى أجل غير مسمى في ما أسماه "مناطق أمنية" في قطاع غزة ولبنان وسورية. وهو بواقع الحال احتلالاً مداناً ويفترض على المجتمع الدولي ومجلس الأمن إدانته والضغط على إسرائيل للتراجع عنه درءاً لتفاقم الوضع أكثر في المنطقة.

من هنا، يدعو لبنان مرة جديدة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة، ومن ضمنها المواقع الخمسة التي احتلتها في الجنوب، علماً أن لا قيمة عسكرية لها، إضافة إلى المنطقتين العازلتين ضمن الأراضي اللبنانية، كما والضغط عليها لتتوقف فوراً عن اعتداءاتها على السيادة اللبنانية وعلى سلامة الأراضي اللبنانية وآخرها استهداف الضاحية الجنوبية في بيروت بتاريخ 27 نيسان/أبريل، والإفراج عن الأسرى اللبنانيين.

ويجدد لبنان التزامه بمقررات القمة العربية في بيروت لعام 2002، ويؤيد تشكيل لجنة عسكرية وتقنية لتثبيت الحدود الجنوبية اللبنانية المعترف بها دولياً.

نجتمع اليوم على وقع مرحلة جديدة في مسار العلاقات اللبنانية – السورية، مرحلة قائمة على احترام سيادة البلدين، ومبادئ حسن الجوار، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة. وكان أول معالم هذه المرحلة الاتفاق الذي تم توقيعه هذا الشهر من قبل وزيري الدفاع اللبناني والسوري في جدة، بوساطة المملكة العربية السعودية الشقيقة مشكورة – اتفاق تم التأكيد بموجبه على الأهمية الاستراتيجية لترسيم الحدود بين لبنان وسورية، وتشكيل لجان قانونية متخصصة في مجالات عديدة، وتفعيل آليات التنسيق بين البلدين للتعامل مع التحديات الأمنية والعسكرية، خاصة تلك المتعلقة بالحدود.

وقد تبع هذا الاتفاق زيارة وفد لبناني رفيع المستوى برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء نواف سلام إلى دمشق، حيث جرى البحث في القضايا الثنائية، وأهمها: ضبط الحدود والمعابر، ومنع التهريب، وترسيم الحدود براً وبحراً، وتسهيل العودة الآمنة والكريمة للنازحين السوريين إلى أراضيهم ومنازلهم، وتبيان مصير المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سورية، ومطالبة السلطات السورية بالمساعدة في تسليم المطلوبين للعدالة في لبنان، ومصير المجلس الأعلى اللبناني – السوري. وإعادة النظر بمعاهدات الأخوة والتعاون بين البلدين، والتعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة.

نجدد التأكيد على التزام لبنان بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية المطلوبة لوضع لبنان على سكة التعافي والنهوض. وقد تمت التعيينات الأمنية والقضائية، كما تم تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان المركزي. وسوف تجرى الانتخابات البلدية والاختيارية في مواعيدها في شهر أيار/مايو القادم. كذلك تم إقرار قانون تعديل السرية المصرفية من قبل البرلمان، ما يشكل خطوة إصلاحية يحتاجها لبنان واقتصاده وقطاعه المصرفي، تتقاطع مع متطلبات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وقد سبقت هذه الخطوة عقد اجتماعات عديدة في واشنطن بين وفد لبنان الذي ترأسه وزير المالية، وضم كل من وزير الاقتصاد والتجارة ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزير التنمية الإدارية ورئيس لجنة المال والموازنة وحاكم مصرف لبنان المركزي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في حين لا يوفر لبنان جهداً في سبيل المضي قدماً في مسار برنامج الإصلاحات وتثبيت سيادته على كامل أراضيه والضغط لتأمين الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب وبسط سلطة الدولة الكاملة على كافة الأراضي اللبنانية بقواها الذاتية، يتطلع إلى مواكبة المجتمع العربي والدولي لهذه الجهود. ويعوّل لبنان على أصدقائه لتقديم الدعم له في هذه المرحلة المفصلية من تاريخه.

ختاماً، نحن نُدرك تماماً حجم التحديات التي تواجهنا، من أزمات اقتصادية ومالية متراكمة، إلى ملفات إصلاحية دقيقة، وصولاً إلى تهديدات تمسّ أمننا وسيادتنا، لكننا في المقابل نمتلك الإرادة الصلبة ولدينا العزيمة الكافية ونقوم بالجهود اللازمة للعبور بهذه المرحلة الدقيقة نحو بر الأمان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشايفايفيد (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): بدايةً، أود أن أعرب عن امتنان تايلند لفرنسا على عقد هذه المناقشة الهامة، وأود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على آرائهم.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولاً، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجديد جهودها للتفاوض على اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق المتعلق بالرهائن. ومن شأن ذلك أن يسمح بالوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية في غزة ويساهم في تحقيق السلام والأمن الإقليميين.

ثانياً، ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين، نظراً لأن مواطناً تايلندياً لا يزال في الأسر. ونعرب عن تقديرنا العميق لقطر ومصر وإيران وتركيا والولايات المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجميع الدول والأطراف الأخرى التي شاركت مؤخراً في إطلاق سراح الرهائن التايلنديين الخمس وتيسير عودتهم سالمين إلى تايلند.

ثالثا، لا بد من تعزيز حوار بناء بين إسرائيل وفلسطين من أجل التوصل إلى حل سلمي يتفق عليه الطرفان، بما يتماشى مع حل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعم تايلند جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام في المنطقة، بما في ذلك المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

رابعا، ترحب تايلند بالتطورات البناءة المستجدة مؤخرا التي تصب في اتجاه إعادة إعمار غزة، بما يتماشى مع خطة مصر للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار والتنمية في غزة. ويحدونا الأمل في التعجيل بإعادة إعمار غزة واستعادة سبل عيش السكان ونعرب عن استعدادنا للإسهام في هذه الجهود.

في الختام، نذكر بالمسؤولية العاجلة التي تقع على عاتقنا في ضوء تدهور الحالة في غزة بعد انتهاء المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار. ومن الضروري أن نجدد التزامنا الجماعي بتهدئة العنف وحماية المدنيين الأبرياء والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الوزير بارو وأن أشكر فرنسا على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي سيُدلى به باسم منظمة التعاون الإسلامي.

يؤسفنا تدهور الحالة في فلسطين منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذا الموضوع التي عُقدت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9841). لقد مرت المناسبات الدينية من شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد القيامة بدون التوصل إلى هدنة أو وقف لإطلاق النار، بل شهدت على العكس من ذلك تزايد معاناة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وتجاهل الذين يمكنهم أن يحدثوا تغييرا فعليا نداءات العالم المتكررة المنادية بالسلام والإنسانية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة. ويبدأ الميثاق بالإعراب عن عزمنا على إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب وإعادة التأكيد على حقوق الإنسان وكرامة الفرد وقدره وتحقيق العدالة والدفع بالرقي الاجتماعي قدما. لقد خذلنا الشعب الفلسطيني في كل تلك الجوانب. وبدلاً من ذلك، نواجه مأزقا خطيرا على إثر انهيار وقف إطلاق النار وتوقيف المساعدات الإنسانية والتصدي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والدوس على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بدون الإحاطة على نحو واضح بالخطوات المقبلة. ولن يؤدي هذا المأزق إلا إلى كوارث إنسانية أكبر. ويجب أن يتصرف مجلس الأمن وتدعو إندونيسيا إلى اتخاذ ثلاث خطوات عاجلة.

أولاً، يجب أن يتحلى المجلس بروح القيادة في التشبث بميثاق الأمم المتحدة والوفاء بولاياته. وينبغي أن تصبح استعادة الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والقيمة الإنسانية للشعب الفلسطيني أولوية فورية. ويشكل إنفاذ وقف إطلاق النار وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق الخطوات الأولى. وينبغي ألا يُجبر أي إنسان على العيش بلا ماء أو طعام أو دواء وبلا مستقبل. ويجب السماح بدخول المساعدات الآن ويجب السماح للأونروا باستئناف عملياتها.

ثانيًا، يشكل إحياء حل الدولتين الأساس الذي تقوم عليه تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية على نحو يحظى بالدعم بإجماع دولي. ويجب وقف توسيع المستوطنات غير القانونية وتهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويجب أن يكون المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في شهر حزيران/يونيه لحظة فاصلة تحقق نتائج ملموسة وقابلة للتنفيذ ومزودة بآلية واضحة للمتابعة.

ثالثًا، توجد حاجة ماسة إلى المساءلة. ففي غياب المساءلة، ستستمر الانتهاكات وسيتواصل تقويض القانون الدولي وستتراجع الثقة في النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن يدعم المجلس تدابير ملموسة للمساءلة، بما في ذلك تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية وآرائها الاستشارية واستعادة الثقة في حرمة القانون الدولي.

يصادف هذا الشهر الذكرى السبعين للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي حينما أوضحت بلدان الجنوب أن الاستعمار والقهر لم يجدا مكانا في عالمنا. ومع ذلك، لا يزال العالم اليوم يشهد قهر أمة بأكملها وهي فلسطين. وترى بلدان الجنوب أن وعود القانون الدولي تتبدد. ويملك المجلس القدرة على استعادة الثقة في تعددية الأطراف. وهناك توقعات كبيرة بأن يقدر المجلس على ممارسة هذه السلطة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ أن اجتمعنا آخر مرة بهذه الصيغة (انظر S/PV.9841)، تدهورت الحالة في غزة مرة أخرى وفُرض الحصار على المساعدات الإنسانية منذ 58 يوما. وهذا يعني عدم توفر الأغذية أو المياه أو الوقود أو اللوازم الطبية لمدة شهرين تقريبًا، مما يلحق الضرر المباشر بالمدنيين الذين يقع على عاتق أطراف النزاع التزامٌ بحمايتهم ويفضي إلى ظروف لا يمكن أن تستمر فيها الحياة. وفي الوقت نفسه، تحتل القوات الإسرائيلية مناطق متزايدة من الأراضي في غزة.

وتشكل أي محاولة للضم انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي. ونكرر ما قاله الكثير من المتكلمين سابقا، وهو أن الهجمات على المدنيين في غزة لا تحقق مزيدا من الأمن لإسرائيل أو الإسرائيليين بأي حال من الأحوال، سواء في الأجل القصير أو الطويل، ولا الاحتلال الدائم يحقق ذلك.

ومن المؤسف أن العديد من الرهائن الذين أُسروا في 7 تشرين/الأول أكتوبر 2023 لا يزالون قيد الاحتجاز، في حين أن المفاوضات قد أفضت لحسن الحظ إلى إطلاق سراح عدد كبير من المحتجزين السابقين. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين المتبقين. وتضع العودة إلى النزاع في الواقع رفاه الرهائن في مرتبة ثانوية، في حين أن عودتهم الآمنة وغير المشروطة تشكل جزءًا أساسيا من الحاجة إلى حماية المدنيين. ونلاحظ أيضًا المستويات المقلقة من إفلات المستوطنين الذين يستخدمون العنف في الضفة الغربية من العقاب، وهو ما ينتهك القرار 2334 (2016) ويقوض اتفاقات أوسلو ويبعدنا أكثر عن السلام.

وإلى جانب الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة، تعرب ليختنشتاين عن التزامها بالأهداف المتعاضدة، وهي إطلاق سراح الرهائن وإعمال القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إنهاء الحصار، واستئناف العملية المؤدية إلى حل الدولتين على النحو الذي قررته الجمعية العامة منذ ما يقرب من 80 عاما (انظر قرار الجمعية العامة 181 (د-2)). ونناشد أطراف النزاع، وكذلك الذين لديهم تأثير عليهم، أن يعملوا في هذا الاتجاه.

ومع خروج سورية من عباءة نظام الأسد، تأمل ليختنشتاين أن يتمكن شعبها من إعادة بناء بلده على النحو الذي يراه مناسبا. ويظل القرار 2254 (2015) خريطة الطريق القابلة للتطبيق لتحقيق هذا الأمر، بما في ذلك دعم الحكم الموثوق والشامل للجميع وغير الطائفي. ويجب أن يتحقق السلام المستدام في سورية من خلال عملية تدعمها الأمم المتحدة ويملك السوريون زمامها ترتكز على استيعاب الجميع والتنوع وتشمل حماية حقوق جميع الأقليات والمشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار على جميع الصعد. وتدعو نهاية نظام الأسد إلى تجديد الجهود من أجل تطبيق مبدأ المساءلة على نحو يدعم المصالحة وإعادة بناء المجتمع السوري. وننوه بالعمل الحيوي الذي تقوم به الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ونشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون البحث عن المفقودين والمعتقلين تعسفا والمعذبين على يد النظام وبعمل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد العزيز.

السيد عبد العزيز: ألقي عليكم كلمة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، وأقتبس:

”تحتفل جامعة الدول العربية في شهر آذار/مارس من كل عام بالذكرى السنوية لإنشائها. ورغم تزامن هذا العام مع مرور ثمانين عاما على تأسيسها وما يحمله ذلك من دلالة رمزية، فلن نحتفل

بهذا العيد الثمانيني بالصورة التي نرغب بها وجرح فلسطين لا يزال نازفا، ومع استمرار النزاعات المأساوية في منطقتنا العربية، فشلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن في التعامل معها بالكفاءة الواجبة.

”وقد أثبت تعامل المجلس مع أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وما تلاها الخلل الشديد الذي أصاب النظام الدولي المتعدد الأطراف. كما أكد حالة الشلل التي يمر بها المجلس في تعامله مع قضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، نتيجة لتحالفات سياسية بالية ولاعتبارات جيوسياسية مقيتة، بل ولتصرفات رعناء لقيادات إسرائيلية تُضحي بمقدرات شعبها والشعوب الأخرى بالمنطقة تحقيقاً لمصالح شخصية وانتخابية. كل ذلك، جنباً إلى جنب مع المعايير المزدوجة التي يتم تطبيقها في مجلس الأمن، يقودنا في العالم العربي إلى اقتناع متزايد بحدة الأزمة التي يمر بها نظام الأمن الجماعي الدولي في الأمم المتحدة، ويمر بها مجلس الأمن تحديداً. والأدلة على ذلك واضحة: فكل ما تم التوصل إليه من تفاهمات واتفاقات لوقف إطلاق النار في لبنان وفي فلسطين تم فقط من خلال وساطات مشكورة من قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة في فلسطين، والوساطة الفرنسية لوقف الحرب على لبنان، وليس من خلال جهود مجلس الأمن أو مبعوثي الأمم المتحدة.

”ورغم المساعي المقدرة للدول العشر غير الدائمة العضوية وبعض القوى الكبرى الداعمة للشرعية بالمجلس، وبدعم من المجموعة العربية، لاستصدار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، فقد أصبح القرار بوقف إطلاق النار أو استئنافه اليوم عملياً، وبكل أسى وحزن، في يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وليس في يد مجلس الأمن. ويتم تنفيذ اتفاق هو أبعد ما يكون عن مجلس الأمن، وليس تنفيذاً للقرارين 2735 (2024) و 1701 (2006).

”يثير ذلك العديد من التساؤلات في الشارع العربي: متى سيتدخل المجلس لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار في فلسطين تنفيذاً للمرحلة الثانية من اتفاق الوساطة؟ وللتصدي للحظر الأحادي الذي فرضته إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة ولآثاره الإنسانية المدمرة؟ ولوقف المساعي الإسرائيلية المحمومة لتهجير الشعب الفلسطيني من غزة للاستيلاء على الضفة الغربية باستخدام الأعمال العسكرية وافتعال الأزمات الإنسانية؟ ولفرض التزام إسرائيل بتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في تموز/يوليه 2024 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968)، وقرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأنه (قرار الجمعية العامة دإط-24/10) والتوصية للجمعية العامة بضم دولة فلسطين إلى العضوية الكاملة بالأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة دإط-10/23)، خاصة بعد أن تجاوز عدد الدول المعترِفة بها 148 دولة؟ ولفرض آلية دولية لحماية الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من بطش الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين؟ وفوق كل هذا وذاك، متى سيتدخل مجلس الأمن لمنع أحداث 2008 و 2014 و 2023 بالتوصل للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية على الأسس العادلة التي أرستها الأمم المتحدة؟

”ولن أتحدث عن جهود الجامعة العربية إنقاذاً للوقت، ولكن أشدد على أن الجامعة دعمت وستدعم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتنفيذ حل الدولتين تحت الرئاسة الفرنسية – السعودية في حزيران/يونيه 2025 إلى حين تحقيق أهدافه، ودعمت بالتنسيق مع الأمم المتحدة الخطة المصرية – الفلسطينية للتعافي وإعادة الإعمار التي تم اعتمادها بالقاهرة. ودعمت أيضاً، من خلال جهود الوساطة وجهود الإصلاح الفلسطينية، بما في ذلك إعلان الرئيس الفلسطيني عن تعيين نائب لرئيس الجمهورية، وجهود أخرى لتحقيق المصالحة الوطنية بين كافة أقطاب الشعب، وذلك لضمان وحدة الشعب وقيادته، وأن تظل غزة والضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية فقط كمكونات أساسية ضمن أرض الدولة الفلسطينية ولحين الإعلان عن انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

”وفيما يتعلق بسورية، تتكاتف جهود الأمم المتحدة والجامعة العربية لدعم سورية في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2245 (2015) وللنهوض بسورية الشقيقة من الكبوة التي مرت بها في السنوات الماضية، وتوفير الحياة الكريمة للشعب السوري دون إقصاء أو استبعاد بسبب العرق أو الدين أو الانتماءات السياسية، وتطبيق قواعد المساواة والعدالة والشفافية.

”وبالمثل، ندعم الحكومة اللبنانية الجديدة والرئاسة اللبنانية التي تشكل بارقة أمل في عودة لبنان إلى السلام والأمن والاستقرار.

”إلا أن جهودنا المشتركة مع مجلس الأمن لا بد من أن تتركز على وقف الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية على الأراضي السورية واللبنانية، والتصدي لأحلام إسرائيل الاستعمارية باحتلال المزيد من الأرض في الدولتين ولسعيها لفرض هيمنة مرفوضة عربياً وإقليمياً ودولياً على مقدرات الشرق الأوسط بحجة التصدي للتدخلات الخارجية من قوة إقليمية أخرى.“

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي: ألبانيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وأندورا.

لا يزال يساور الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء الحالة في غزة. ومن الضروري العودة فوراً إلى وقف إطلاق النار، بما يفضي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن وإنهاء الأعمال العدائية بصورة دائمة. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ أيضاً إزاء الحوادث المتكررة التي تؤدي إلى وفاة عمال المساعدة الإنسانية ويدعو إلى المساءلة عنها. ويجب استئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتوزيعها دون عوائق، وكذلك إمدادات الكهرباء، على الفور.

ويجب على إسرائيل، في سياق ممارستها لحقها في الدفاع عن نفسها، أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، امتثالاً كاملاً في جميع الظروف. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على أهمية ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، والبنية

التحتية المدنية، بما فيها المرافق الطبية والمدارس ومباني الأمم المتحدة. كما يستنكر الاتحاد الأوروبي رفض حماس تسليم الرهائن المتبقين. فالكثير من الإسرائيليين والفلسطينيين يعانون.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على التزامه الثابت بتحقيق سلام عادل وشامل والدائم على أساس حل الدولتين. وكان إطلاق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين خطوة مهمة لإثبات هذا الالتزام. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي أي جهد للمساعدة في إحياء العملية السياسية بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن إيجاد مسار موثوق لإقامة الدولة الفلسطينية عنصر حاسم في هذه العملية السياسية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وهي خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن السلطة الفلسطينية تعاني من أزمة اقتصادية ومالية شديدة. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في دعمها.

ويقوم بذلك، أولاً، من خلال مساعداته الإنسانية. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن تمويل أولي لغزة في عام 2025 تبلغ قيمته 120 مليون يورو، ليصل مجموع التمويل الذي قدمه منذ عام 2023 إلى أكثر من 450 مليون يورو. ويظل الاتحاد الأوربي ملتزماً أيضاً بدعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقدم دعماً حاسماً للاجئين الفلسطينيين.

ثانياً، أعادت بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لرفح انتشارها في معبر رفح. وأدى استئناف الأعمال العدائية إلى إغلاق المعبر. والبعثة جاهزة للعودة عندما تتيح الظروف ذلك.

ثالثاً، سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم قوي للسلطة الفلسطينية يتصل بالإصلاحات. وبعد نجاح الاجتماع الأول في إطار الحوار الرفيع المستوى، أعلن الاتحاد الأوروبي عن دعم تبلغ قيمته 1,6 بليون يورو للفترة 2025-2027.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالخطة العربية للإنعاش وإعادة الإعمار، وهو على استعداد للعمل مع الجميع على هذا الأساس. ولا يمكن أن يكون هناك أي دور لحماس في مستقبل غزة، وينبغي ألا تشكل حماس تهديداً لإسرائيل بعد الآن.

ويندد الاتحاد الأوروبي بشدة أيضاً باستمرار التصعيد في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويكرر الاتحاد الأوروبي معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية ونشاطها الاستيطاني. وينظر الاتحاد الأوروبي في إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات التقييدية ضد المستوطنين المتطرفين والكيانات والمنظمات التي تؤيدهم، وضد حركة حماس.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى سورية.

إن سقوط نظام الأسد المجرم فرصة تاريخية لجميع السوريين. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عملية انتقالية شاملة يقودها السوريون ويتولون زمام المبادرة فيها، تمشياً مع المبادئ الأساسية للقرار 2254 (2015). ونرحب بتعيين حكومة انتقالية جديدة مؤخراً، ونتطلع إلى العمل معها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي قيادة الجهود الدولية لدعم الشعب السوري، كما أكد مؤتمر بروكسل التاسع المنعقد في آذار/مارس الماضي.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى تعليقه للتدابير التقييدية في إطار نهج تدريجي يمكن الرجوع عنه حسب التطورات في الميدان.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين في سورية. ويجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف، ونطلب إلى السلطات الانتقالية مواصلة عملها مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونؤكد على ضرورة استعادة العدالة وضمان المساءلة عن جميع الفظائع المرتكبة في سورية، ونواصل دعمنا القوي لآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق. ونؤيد أيضاً المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سورية.

ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ضمن حدود آمنة احتراماً كاملاً. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى التمسك بأحكام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ويجب احترام المنطقة العازلة المنزوعة السلاح. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه الجماعات المسلحة المدعومة من الخارج في جميع أنحاء البلد.

ونشدد على أهمية مكافحة الإرهاب والحيلولة دون ظهور الجماعات الإرهابية من جديد.

إن سقوط نظام الأسد يتيح أيضاً فرصة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية إلى الأبد، ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الأولية لتعاون السلطات الانتقالية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأخيراً، يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل والتنفيذ الكامل والمتناظر للقرار 1701 (2006). ويلتزم الاتحاد الأوروبي تماماً بمواصلة دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في القائمة لهذه الجلسة.

وأقترح، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى صباح الغد الساعة 10/00.

عُلقت الجلسة الساعة 16/00.